الأهرام

المصدر: السياسة
التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٧

السياسة المصرية في حوض النيل من الإهمال إلى الاهتمام

المحددات الحاكمة لملف المياه في الأجندة المصرية..

الجدوى الاقتصادية للمشروعات المائية في عنوان مصر

دراسة أعدها : أيمن عبد الوهاب
و محمد أبو الفضل

تناولنا في الحلقة الأولى طبيعة المشروعات الاثيوبية المائية ودور الأطراف الخارجية وفي هذه الحلقة نلقي الضوء على حقيقة المشروعات المزمع تشييدها في صعيد مصر ومحددات وقيود السياسة الخارجية المصرية تجاه حوض النيل.

بدأت القاهرة خلال الأسابيع الماضية تحركات ديبلوماسية على مستويات عدة في الساحة الافريقية مدعومة بتحركات اقتصادية حثيثة حيث قام وزير الخارجية النشط عمرو موسى بجولة في عدد من الدول الافريقية خلال الشهر الماضي. أصطحب معه فيها مجموعة من رجال الأعمال. في اطار العمل الدؤوب لاعادة الهيبة للدور المصري المتراجع . بعد ان كانت القاهرة تحظى بحضور واسع على الساحة الافريقية خلال عقد الستينيات.

ولم تكن هذا الزيارة الاولى من نوعها ، فقد سبقتها زيارات كثيرة الى دول حوض النيل استنادا ايضاً الى سياسة تنشيط الدور المصري عبر الوسائل الديبلوماسية وقد بدا ذلك ملموسا بعد توقيع الكثير من الاتفاقيات التعاونية مع دول هذا الحوض . بيد أن الحساسيات المائية مع الدولة الاثيوبية لا تزال محل شكوك من بعض المراقبين الذين اعتبروا الخطوات المصرية الأخيرة بمثابة التفاف حول المشروعات الاثيوبية المستهدف تشييدها على روافد نهر النيل وتكتيل موقف افريقي مؤيد للرؤية المصرية المطالبة بالتعاون في اي مشروعات من هذا النوع.وقبل الشروع في الحديث عن الديبلوماسية المصرية من الضروري القاء الضوء على أهمية نهر النيل والمشروعات المراد اقامتها على جانبيه في مصر، والتي أثار البدء في تنفيذ بعضها الكثير من ردود الافعال في بعض الاوساط الافريقية المتشاطئة على هذا النهر.

الجدوى الاقتصادية

يمثل نهر النيل احد اعتبارات الجغرافيا السياسية التي لا يمكن تجاوزها في اي حقبة زمنية مضت أو في المستقبل. وتتكشف هذه الحقيقة مع تزايد الاعتبارات ا لجيواقتصادية (GEO-Economics) المكونة لحسابات الأجندة المصرية السياسية والتي تزيد من اهمية نهر النيل في توجيه الديبلوماسية على صعيد دول حوض النيل. باعتبار ان النهر هو شريان الحياة وبالتالي من الصعوبة اقامة مشروعات تنموية بدونه .وعلى ذلك من الضروري عند اعادة النظر لموقع المياه في السياسة الخارجية المصرية . ان يؤخذ في الحسبان الكثير من المعايير لا سيما المعيار الجغرافي للنهر ذاته وما يفرضه من تنوع مناخي واهدار للمياه بحكم طبوغرافيته التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

فهو يعتبر من اهم الاحواض في القارة حيث يجمع كل الاقاليم الجغرافية الافريقية ممثلة في دول(تنزانيا،رواندا، بوروندي،اوغندا،كينيا،زائير ،اثيوبيا،اريتريا،السودان،مصر) وهذا الرحلة تبلغ ٦٧٠٠ كليو متراً في مساحة تبلغ نحو ٢,٩ مليون كيلومتراً مربعاً تبدأ من منابع لوفيرونزا-احد الروافد الرئيسية لنهر كاجيرا عند خط عرض ٤ جنوب للاستواء - في جمهورية بوروتدي كما يكتسب النهر مميزات جيولوجيةخاصة لمصر باستناده الى مصدرين

رئيسيين للتغذية هما الهضبة الاستوائية والمرتفعات الاثيوبية فبالنسبة للهضبة الاثيوبية تعد المصدر الاساسي الذي يمد مصر بنحو ٨٥ في المئة من متوسط الايراد السنوي من خلال انهارها الثلاثة (السوباط،النيل الازرق،نهر عطبرة) اما بالنسبة لهضبة البحيرات الاستوائية فنجد انها تمد النهر بنحو ثلاثة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عشر بليون متر مكعب من المياه وترجع قلة مساهمتها الى ضياع نحو ثلاثة عشر بليون متر مكعب في المستنقعات.

تنقلنا هذه الحقيقة لطرح عدد من القضايا الخاصة بحدود كون المياه تشكل اداة ضغط على مصر وسياساتها لاسيما ان مجموعة التحديات والصعوبات المرتبطة بتلك الحقيقة تفرض اللجوء الى مجموعة من الاداوت والرؤى الجديدة . من هنا يمكن التأكيد على عدد من التساؤلات الرئيسية التي تثيرها قضية المياه.

والتي تضع نفسها في بؤرة اولويات السياسة المصرية.أولها خاص بعلاقة مياه النيل بالبعد التنموي لما يتضمنه هذا البعد من امكانيات تعظيم او تقليل لعناصر القدرات الذاتية المصرية. وهو مايطرح بدوره مسألة الاستخدام الامثل للموارد المائية الموجودة،وتحديد الشروط التي يجب اتباعها ليكون هذا الاستخدام متجاوزا التقلبات غير المتوقعة ، خصوصا مع وجود جملة من الدراسات التي حذرت من المشروعات الطموحة لزراعة الصحراء المصرية الأمر الذي حاول المسؤولون نفيه والتأكيد على وجود خطط عملياتية لإنجازها بصورة طيبة.

وثانيها يتعلق بأداء الديبلوماسية المصرية في علاقاتها بالتطورات الجارية في دول الحوض بحيث لا تؤثر هذه التطورات على حصة المياه وامكانية زيادتها في المستقبل.

الرؤية الواضحة

تبدو اهمية توافر رؤية متكاملة للسياسة المائية المصرية تستند الى تعاون مؤسسات الدولة الحكومية كافة وغيرالحكومية امراً ملحاً علاوة على عدم اقتصار الأداء المصري على التحرك الديبلوماسي فقط وضرورة امتداده الى مجالات اخرى ،

في ظل مجموعة كبيرة من التحديات التي تطرحها الصراعات الاقليمية ستلقى حتماً بظلالها المباشرة وغير المباشرة على المشروعات المصرية الوطنية

واذا نظرنا الى طبيعة المستوى التنموي في مصر فان اخطار شح المياه تشكل عاملاً مرجحاً

للكثير من المشروعات التنموية وهو ما يتجلى بوضوح في الجدل الدائر حول مشروع توشكى بجنوب مصر. واهمية اعادة رسم الخريطة الزراعية في الدولة المصرية حتى يتحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ،لاسيما ان الكثير من التقديرات تشير الى ان ازمة مصر تكمن بالأساس في تخصيص الموارد بقدر اكبر من ندرتها فمساحة مصر الاجمالية تبلغ نحو ٢٣٨مليون فدان يزرع منها نحو ٦,٣ مليون فدان فقط. وهو ما يطرح اشكالية سوء تخصيص الموارد ومدى علاقة مشكلة المياه بالتنمية الزراعية في الاطار الاضيق. في ضوء دخول مياه النيل(في ١٥ اكتوبرالماضي) الى منخفض توشكى لأول مرة منذ الشروع في انشائه عام ١٩٨٢ (بعد ان واصل منسوب المياه ارتفاعه الى ١٧٨م امام السد العالي) الامر الذي طرح جملة من التساؤلات الخاصة بامكانيات تعظيم الفوائد من هذا المنخفض وعلاقته غير المباشرة بترعة الوادي الجديد. المقرر استكمال حفرها لري آلاف الأفدنة في الصحراء الغربية واحتمالات تجنب التأثيرات السلبية على هذه المشروعات الطموحة وفي مقدمتها مسألة تآكل مجرى النهر وعملية نحر ضفتيه والخطط والبدائل المتصور تنفيذها على المستوى القومي لتجنب شبح الجفاف الذي خيم على مصر في اواخر السبعينات وحتى عام ١٩٨٨ .

لقد بدأ العمل في منخفض توشكى مع بدايات عقد الثمانينات بعد ان أصبحت بحيرة ناصر شبه ممتلئة ويمتد هذا المنخفض بطول ٢٢ كيلو مترا حتى يصب مياهه في الصحراء الغربية ويبعد عن البحيرة بحوالي ٥٦ كم ويقع جنوب السد العالي بنحو ٣٥٠ كم ويهدف الى التخلص من المياه الزائدة بمروره في الصحراء اما في حالة قلة المياه فيخزن مالا تحتاجه مصر منه الى ان تصرف فيما بعد في مجرى النيل خلال سنة على أقصى تقدير. وتقدر كمية المياه التي تصل الى المنخفض بحوالي ٤٠٠ألف مليون متر مكعب هذا العام.

أما المشروع الثاني الكبير فهو المعروف بمشروع ترعة السلام ويتكلف ٥,٧بليون جنيه -حوالي ١, بليون دولار- التي تبدأ من غرب قناة السويس في دمياط وحتى بورسعيد مروراً بالشرقية والدقهلية والاسماعيلية لتعبر القناة من خلال سحارة ويضيف هذا المشروع في مرحلته الأولى ٢١١ الف و٦٠٠ فدان (المساحة الكلية ٤٠٠ ألف فدان) كما يسعى الى نقل ٢,٨ بليون متر مكعب من مياه النيل العذبة ومياه الصرف المعاد معالجتها وهو مايقودنا لحيوية استطلاع حقيقة

المشروعات المطروحة من قبل الحكومة المصرية للاستفادة من حصة المياه الزائدة مع مراعاة عدم ثبات تلك الحصة ومحدودية المياه الجوفية التي تشير الدراسات الى انها غير متجددة وبالتالي فهي محدودة العمر.

وفي هذا السياق طرح د. رشيدي سعيد عددا من القضايا الهامة المرتبطة بالمفيض اولها ضرورة اعادة النظر في قواعد تشغيل خزان بحيرة ناصر وثانيها وجود الكثير من الشكوك حول جدوى مشروعات استزراع الصحراء (الترويج لمشروعات وهمية عن شق الترع في الصحراء) كما طالب الدكتور سعيد باعادة النظر في قواعد تشغيل السد العالي. ويستند في هذا الطلب الى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

التغيرات الكبرى التي حدثت منذ بناء السد في الستينات ، فقد تغير اعلى منسوب لمياه السد وتقرر تخفيضه من ١٨٢ متراً الى ١٧٨ متراً مما قلل من حجم المياه المتاحة لحماية البلاد من الفيضان كذلك تم بناء قناطر اسنا الجديدة بجنوب مصر بما يتطلب اعادة النظر في كميات المياه التي يمكن ان تدخل مجرى النيل كما ان قواعد التشغيل قد وضعت وفقاً لأولويات يجب ان يعاد النظر اليها ليس من واقع ترتيبها في الأهمية ولكن من زاوية مراعاتها لتزايد اولويات بعض العوامل الاخرى مثل الاحتياجات الكهربائية والملاحة. ومن جهة أخرى فان ملامح السياسة المائية المصرية ومواردها تشير الى عدد من النقاط الهامة أبرزها:

١- يتم سحب حوالي الف مليون متر مكعب سنويا من مخزون المياه الجوفية (في الحزام الذي تقع فيه واحات الخارجة والداخلة وابو منقار والفرافرة والبحرية وسيوه) وهو اقصى ما يمكن استخراجه من خزان هذا الحزام من الارض دون الاخلال به خلال المئة عام القادمة، ومع ملاحظة ان جملة الأفدنة المزروعة في واحات مصر لاتزيد عن ٦٥ الف فدان وهو ما يجعل نصيب الفدان الواحد اكثر من ١٥ متراً مكعبا من المياه في السنة، ويطرح مسألة الجدوى الاقتصادية لزراعة هذه المناطق وخصوصاً ان معظم المياه مدفوعة من الاعماق بكلفة كبيرة.

٢- الحاجة الى المحافظة على كل نقطة مياه سواء المهدرة من المصارف العمومية (خصوصاً مع التقديرات التي تشير الى نحو ٣٥ في المئة من حصتها في المصارف الزراعية) او الزائدة. فالارقام تشير الى ان مياه النيل هي المورد الوحيد تقريبا في مجال الزراعة حيث توجه مابين ٨٠ في المئة - ٩٠ في المئة من الموارد المائية المتاحة لمصر الى الانتاج الزراعي، وان تعددت مجالات استخدام هذا المورد (بدرجات متفاوتة) في السياحة وتوليد الطاقة الكهربائية الى جانب استخدامه في العمليات الصناعية. كما تشير بعض الاحصائيات الى امكانية زيادة الرقعة الزراعية مابين مليون فدان و٢,٤ مليون فدان اضافية، استنادا الى التقديرات التي تشير الى امكانية توفير مابين ٦,٧ بليون مترمكعب و١٥,٧ بليون متر مكعب (عبر الاستغلال الامثل للفاقد من المياه الجوفية).

على هذا الأساس تبرز اهمية استخدام سياسة ترشيد الاستهلاك والوصول الى مستوى الاستخدام الامثل. وتجنب الكلفة السياسية التي تثيرها سياسة اهدار المياه من مردود سلبي لدى بعض دول حوض النيل. ويبقى التساؤل المحوري الخاص بالاداء الديبلوماسي في منطقة الحوض وموقع قضية المياه من التوترات التي تشهدها المنطقة.

تأثير الصراعات

من اللافت أن الصراعات الساخنة في منطقة حوض النيل تفرض مزيدا من الضغوط على الديبلوماسية المصرية التي تواجه مجموعة كبيرة من التحديات منها حالة عدم الاستقرار التي تكتنف عدد من دول الحوض مثل زائير وبوروندى ورواندا والسودان، بمعنى ان التوترات الشديدة التي تشهدها منطقة الحوض، تطرح مسألة الوجود المصري في هذه المنطقة.

وتفرض حسابات متعلقة بأهميتها الاستراتيجية لمصر في ضوء المتغيرات الجديدة التي افرزها مناخ ما بعد الحرب الباردة.

ومن خلال مراقبة مسار الاحداث يمكن ملاحظة أهمية تنوع مستويات التحرك المصري في ظل المؤشرات التي ذهبت للايحاء بامكانية المساس بمصالح مصر المائية، وذلك بالاستناد الى اتفاق اثيوبيا والسودان عام ١٩٩٣ (للتعاون في استخدام مياه النيل») والى محاولات ترديد بعض المقولات ذات الدلالات السلبية مثل مقولة«ان مصر لا تكتفي عادة باتخاذ موقف المتفرج تجاه التهديد المحتمل لمصالحها في النيل ورهاناتها على حالة عدم الاستقرار في دول اعالي النيل باعتبارها تصب في مصلحة مصر».

والأرجح ان خطورة هذه المقولة التي تستند الى نظرية المؤامرة تعتمد بصورة رئيسية على الرغبة المصرية في استمرار الوضع القائم فيما يخص استخدام مياه النهر وتجنب فتح ملفه، وهو ما يتطلب بدوره اعادة مناقشة مثل هذه المقولات من منظور استراتيجية مصرية متكاملة تأخذ في حسبانها اهمية تكوين تجمع اقليمي يضم دول الحوض . فضلا عن رصد مجموعة

التحديات الواجب التحرك باتجاهها ،

فهناك محادثات تتم تحت اشراف الامم المتحدة لتوقيع معاهدة دولية جديدة للانهار ، يتم بمقتضاها إعادة النظر في اتفاقات المياه. وهناك قضية السدود الأثيوبية التي تطرح بين الحين والاخر ومطالبتها بسحب امتيازات الحق التاريخي التي تتمتع بها مصر ومحاولات الايحاء بالقدرة على التأثير في حصة مصر من المياه الأمر الذي يطرح مسألة جدية التلويح أو المخاطر التي تحوم حول حصة مصر من النهر وهناك أيضا حديث متعاظم عن احتمالات التنافس الاميركي الفرنسي في القارة الافريقية. والدور الاثيوبي في منطقة القرن الافريقي بالاضافة الى توتر العلاقات المصرية السودانية.

وهكذا يمكن القول ان معضلة الديبلوماسية المصرية تجاه دول حوض النيل في المرحلة المقبلة ،ستتركز في القدرة على مواجهة ثلاثية التناقضات الممثلة في القيود السياسية المفروضة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على المصالح التنموية وتوازن المصالح المختل امام ضعف الامكانيات والتكاتف بين مؤسسات الدولة الذي يغيب امام تباين الحركة وضعف التنسيق.
وفي الحلقة الثالثة نعرض للسيناريوهات المصرية في اطار الحاجة لتعظيم المكاسب المائية وفرص التعاون الاقليمي.

ابرز الاتفاقات التي تبين حقوق مصر في مياه النيل

١ـ بروتوكول روما الموقع في ابريل ـ ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وايطاليا، بشأن ترسيم الحدود بين السودان وأريتريا. وينص على تعهد ايطاليا بالامتناع عن اقامة أي اعمال على نهر عطبرة يمكن ان تؤثر بدرجة محسوسة في كمية مياه النهر باعتباره أحد الروافد الاساسية التي تغذي النيل المصري.
٢ـ اتفاق الكونغو وبريطانيا عام ١٨٩٤ وينص على تعهد الاولى بعدم السماح باقامة أي اشغال على نهر سمليكي او سانجو يكون من شانها خفض حجم المياه التي تصب في بحيرة ألبرت.
٣ ـ اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢ بين اثيوبيا وبريطانيا وفيها يتعهد الامبراطور منليك الثاني بعدم اقامة أي مشروعات سواء على النيل الازرق او بحيرة تانا أو على نهر السوباط تؤثر في نهر النيل.
٤ ــ الاتفاق المعقود في ديسمبر ١٩٠٦ بين ايطاليا وبريطانيا وفرنسا، وتعهدت فيه الاطراف الثلاثة بالمحافظة على مصالح مصر في حوض النيل وتنظيم مياه النهر وروافده.
٥ ـ مذكرات متبادلة بين ايطاليا وبريطانيا عام ١٩٢٥ وتنص على الاعتراف بالحقوق المائية لمصر والسودان واحقية مواطني البلدين في استخدام المياه.
٦ـ اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ بين مصر والسودان وتنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الاضرار بحقوقها الطبيعية في مياه النيل.
٧ـ اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان ، التي ادخلت تعديلات جوهرية على الاتفاقية السابقة، وأبرمت قبل ان تشرع القاهرة في تنفيذ السد العالي وهي التي تحكم العلاقات المائية لمصر والسودان في الوقت الحاضر.

ينشر بترتيب مع وكالة الأهرام للصحافة.

www.ethraadl.com